الاقتصـــاد الجزائري:
مقاربة نظرية حول معيقات الإصلاحات الاقتصادية

د. قاسمي شاكـر
أستاذ محاضر قسم –أ

د. عامر هشام
أستاذ محاضر قسم –ب

د. بحري بوبكر
أستاذ محاضر قسم –أ

كلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الشاذلي بن جديد- الطارف
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية للجزائر، حيث يقدم جملة من التساؤلات حول قلة فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ عقود من الزمن، ويرتكز على فرضية أساسية مفادها وجود علاقة سببية قوية جدا بين فشل الإصلاحات الاقتصادية ووجود نواة مقاومة للإصلاح الاقتصادي متمثلة أساسا فيما يسمى بالدعم المفرط في جميع القطاعات في الجزائر، حيث أن نتيجة البحث تفيد أن نجاح أية عملية إصلاح مرتبط أولا وأخيرًا بتفكيك نواة المقاومة وما يحيط بها من مدارات تغذيها.

الكلمات المفتاحية: *اقتصاد، إصلاحات، الجزائر، نواة، مقاومة، دعم.*

المقدمة

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم بمراحل عديدة وتغيرات عميقة أصابت هيكله من جهة وبنيته التنظيمية من جهة ثانية، ولقد سعى السياسيون والاقتصاديون جاهدين إلى وضع أسس اقتصاد قوي يكرس استقلالا اقتصاديا كامتداد للاستقلال السياسي المتحصل عليه عقب ثورة تحريرية كبرى في سنة 1962. كانت البداية بانتهاج نموذج اقتصادي اشتراكي مرتكز على جملة من المبادئ والقيم الرنانة والتي لم تلبث أن تآكلت وتلاشت بفعل عدم قدرتها على توليد الثروة من جهة وبسبب تعارضها مع كثير من القواعد والقوانين الطبيعية، كحق التملك، حق تحرك وتنقل رؤوس الأموال....، وهو ما أدى بالقائمين على الاقتصاد الوطني إلى التوجه نحو نمط اقتصادي جديد مرتكز على حرية المبادرة وعلى تشجيع القطاع الخاص في إطار من القيم المرتبطة بالنظام السابق، وعلى رأسها قيم التكافل، قيم تقاسم الثروات، وقيم خدمات المرفق العام المترامي الأطراف.....، ليحل نظام اقتصاد السوق ويصبح النموذج المعتمد في الجزائر، إلا أن هذا النظام الذي جاءت به الظروف الاقتصادية الصعبة في نهاية ثمانينات القرن الماضي وبدايات التسعينات، لم يكن بالمتانة أو القوة المرجوتين، فلا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبطا ارتباطا وثيقا بعوائد المحروقات، ولا تتجاوز صادراته خارج ذلك القطاع نسبة 2،5%.

وما يثير انتباه الباحثين في الشأن الاقتصادي الجزائري ليس النمط الاقتصادي المنتهج بقدر ما تتالى على هذا الاقتصاد من إصلاحات وما ضخ فيه من أموال لتطويره وجعله من الاقتصادات المنتجة دونما أن يؤتي ذلك كله أية نتائج تذكر، فإلى ما يعزى فشل الإصلاحات الاقتصادية المتتالية في الجزائر؟ وما سبب مقاومة الإصلاح الاقتصادي في ظل وجود دولة قوية؟

انطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالي:

* تم استلام البحث في مارس 2019، وقبل للنشر في مايو 2019.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2020، ص ص 263- 277، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2019.52803

ما هي معيقات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؟ وما علاقة فشل الإصلاحات بتنامي ظاهرة الدعم المفرط؟

فرضيات البحث:

للإحاطة بالإشكالية السابقة ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تطورت البنية الهيكلية والتنظيمية -رسمية وغير رسمية- للاقتصاد الجزائري في إطار من القيم والأعراف المكرسة للحقوق الاجتماعية على حساب الفعالية الاقتصادية.
- الفرضية الثانية: يعتبر الدعم المفرط في جميع المجالات نواة مقاومة لأية عملية إصلاح اقتصادي في الجزائر.
- الفرضية الثالثة: ترتبط فعالية الإصلاحات بمدى القدرة على تفكيك نواة الدعم.
- الفرضية الرابعة: لا يمكن تحييد نواة الدعم إلا بعد استهداف المدارات المحيطة بها والتي توفر لها تغذية مستمرة.

أهمية الموضوع:

تتأتى أهمية الموضوع من كونه يقدم طرحا متميزا يرتكز على نقطتين أساسيتين هما:

- كونه يعالج إشكالية تحييد معيقات عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.
- يدفع بفكرة أساسية مفادها وجود نواة مقاومة متمثلة في الدعم المفرط في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أربع نقاط أساسية مفادها:

- إعطاء مسح شامل عن وضعية الاقتصاد الوطني.
- توضيح التسلسل الزمني لتكون الاقتصاد الوطني وارتباطه بمنظومة قيمية قديمة موروثة عن النظام الاقتصادي السابق تكرس الدعم.
- تبيان وجود نواة مقاومة للإصلاحات الاقتصادية متمثلة في الدعم المفرط.
- تبيان كيفية تفكيك نواة المقاومة للتمكن من إجراء إصلاحات اقتصادية فعالة.

منهج البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لتبيان أبعاد الموضوع وللربط بشكل واضح بين متغيراته الأساسية والمتمثلة في الاقتصاد الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية ونواة المقاومة المتمثلة في الدعم، وهو ما مكن من مقاربة الإشكالية بشكل دقيق وموضوعي، واعتمد الباحثون أيضا على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في محاولة منهم تتبع العلاقة السببية بين فشل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبين وجود نواة مقاومة لتلك الإصلاحات يعتبر الدعم المفرط مركزها ومنبع تأججها.

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات حول الاقتصاد الجزائري، إلا أنه في حدود علم الباحثين لم تصادف أية دراسة كانت قد ربطت بين فشل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ووجود نواة مقاومة لتلك الإصلاحات، حيث أن نقطة التميز تتمثل في تسليط الضوء على ما يمكن أن يمثل السبب الرئيس في فشل عمليات التطوير الاقتصادي والإصلاح في الجزائر.

حدود الدراسة:

لهذا البحث حدان أساسيان، يتمثل الأول في كونه يقدم مقاربة نظرية معتمدة على مجموعة من التقارير والأدبيات الاقتصادية، وثانيهما يتعلق بكونه يسلم بوجود إرادة إيجابية للإصلاح بالنسبة للقائمين على الشأن الاقتصادي في الجزائر.

1- الاقتصاد الجزائري مسح شامل للوضعية الاقتصادية:

أدى تراجع أسعار النفط في الجزائر في سنة 2014 إلى تغير جملة المعطيات الاقتصادية بشكل كبير، وبالرغم من كون الوضعية الاقتصادية تبدو مستقرة بعد أربع سنوات إلا أن هناك تحديات كبيرة يواجهها الاقتصاد الجزائري اليوم، فبعد التطهير الذي عرفه قطاع المالية العمومية في سنة 2017، لا يزال العجز الميزاني يؤرق السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، كما أن مقاومة البطالة لجملة الإجراءات الهادفة إلى التقليل منها زاد من تعقيد الوضعية الاقتصادية من جهة ومن الوضعية الاجتماعية من جهة ثانية، حيث يلاحظ المتتبع للإحصائيات الوطنية أن معدل البطالة ارتفع من 10،5% في سنة 2016 إلى 11،7% في سنة 2017 وهو ما يعكس صعوبات بالغة في عملية تحقيق النمو، بالنسبة لمعدل التضخم فقد عرف تراجعا من 6،4% سنة 2016 إلى 5،6% في سنة 2017 ويربط الخبراء هذا التراجع بالوفرة السلعية التي عرفتها عديد القطاعات نتيجة بعث الكثير من الصناعات الوطنية، أما فيما يتعلق باحتياطات الصرف فقد استقرت عند مستوى 96 مليار دولار مع نهاية سنة 2018، بينما لا زال الدين الخارجي في مستويات جد متدنية (FMI. 2018). إن المتتبع للأرقام المقدمة قد يظن للوهلة الأولى بأن هناك تحسنا اقتصاديا وتطورا في مستويات الأداء الاقتصادي الجزائري إلا أن المتمعن في تقارير خبراء صندوق النقد الدولي يجد بأن هؤلاء يرسمون صورة قاتمة عن مستقبل الاقتصاد الجزائري مستندين إلى جملة من المقاربات والتحليلات التي تنذر بقرب حدوث أزمة اقتصادية خانقة، فما مدى صحة هذه الأطروحات وما مدى صلابة التحاليل المقدمة، ولتبين الأمر سنحاول في هذا المقال عرض أهم ما جاء في تلك التقارير محاولين تقديم تفسيرات قوية عن أسباب تعثر عمليات الإصلاح الاقتصادي التي عرفتها الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي.

يرى خبراء صندوق النقد الدولي بأن الجزائر لطالما اعتمدت على نموذج تنموي مرتكز على محور أساسي متمثل في إعادة توزيع الموارد المتأتية من البترول والغاز على قطاع عمومي ضخم ومترامي الأطراف، وذلك في محاولة لجعل هذا القطاع العمومي محركا دائما لعجلة الاقتصاد باعتباره أحد المتغيرين المقيدين المعروفين في معادلة كينز الشهيرة، واللذين يمكن أن يعول عليهما في بعث تنمية متواصلة جراء تحقيق مستويات نمو ناجمة عن الإنفاق العمومي، حيث تدور جملة من القطاعات البعيدة والقريبة من المحور مما يرفع من درجة المعاملات داخلها ويحرك قطاعات أخرى، ويتضح أيضا أن تركيز الجزائر كان أقل فيما يتعلق باستخدام المتغيرين المتمثلين في الاستهلاك والاستثمار الخاص ومن الواضح أن إدراك الدولة لصعوبة التأثير على هذين المتغيرين جعلها تعول على قطاع وحيد لبعث وتعهد النمو الاقتصادي أولا والتنمية ثانيا.

و اعتمدت الجزائر في مواجهة العجز الميزاني الذي نجم عن تراجع إيراداتها بفعل تراجع أسعار النفط في سنة 2014 على أداتين أساسيتين تمثلت الأولى في تخفيض سعر صرف عملتها على عدة مراحل، مما كبح وارداتها بشكل واضح إلا أن هناك مقاومة بدأت تظهر مع مرور الوقت لهذا النوع من الإجراءات، أما الأداة الثانية فتمثلت في إعادة هيكلة النفقات العمومية لتصبح خاضعة إلى توجهات مركزة على جانب الترشيد والتقليل المتواصل، وهو ما أدى إلى تحكم بسيط في التوازنات الكبرى، والجدول التالي يبين الوضعية الاقتصادية العامة التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأربعة الأخيرة.

الجدول رقم (1)
المؤشرات الاقتصادية الكبرى للاقتصاد الجزائري

Algérie : principaux indicateurs macroéconomiques, 2016–19

Population : 40,4 millions ; 2016 — PIB par habitant : 4.102 dollars (2017)
Quote-part : 1.959,9 millions de DTS — Coefficient de Gini : 0,28 (2015)
Principaux marchés d'exportation : UE
Principales exportations : pétrole et gaz

	2016	2017 Prél.	2018	2019
Production				
Croissance du PIB réel (en %)	3,3	1,6	3,0	2,7
Croissance du PIB hors hydrocarbures (en %)	2,3	2,6	3,4	2,9
Emploi				
Chômage (fin de période, en %)	10,5	12,3	...	...
Prix				
Inflation (moyenne, en %)	6,4	5,6	7,4	7,6
Finances de l'administration centrale (en % du PIB)				
Recettes totales	28,8	32,7	30,6	28,2
Dont : hydrocarbures	9,7	12,5	12,4	11,2
Dépenses totales	42,3	41,5	39,5	33,0
Solde budgétaire global (déficit -)	-13,5	-8,8	-9,0	-4,8
Dette publique brute	20,6	27,0	34,8	39,9
Monnaie et crédit				
Monnaie au sens large (variation en %)	0,8	8,3	11,4	5,0
Crédit à l'économie (variation en %)	9,0	11,8	12,7	7,7
Balance des paiements				
Solde des transactions courantes (en % du PIB)	-16,6	-12,9	-9,7	-10,1
IDE (en % du PIB)	1,0	0,7	0,8	0,8
Réserves brutes (en mois d'importations) 1/	22,6	19,1	16,2	13,5
Dette extérieure (en % du PIB)	2,4	2,4	2,1	1,9
Taux de change				
TCER (variation en %)	-1,7	0,6	...	...

Sources : autorités algériennes ; estimations des services du FMI.
1/ En mois d'importations de biens et services de l'année suivante.

المصدر: IMF. (2018). 'Algérie'. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. N : 168/ P :04 .MAI.

من خلال الجدول رقم (1) يتبين جملة من المعطيات الأساسية التي يمكن أن توضح مدى قوة أو هشاشة الاقتصاد الوطني، وفيما يلي أهم ما نراه دالا على ذلك:

- **الصعوبة البالغة التي يعرفها تطور الناتج الداخلي الخام**، حيث نلاحظ تراجع معدل النمو بشكل كبير جدا في سنة 2017، وذلك لكونها سنة التقشف بامتياز حيث بلغ المعدل 1،6%، كما نلاحظ عودة ارتفاع المعدل إلى مستويات سابقة مع التأكيد على أن هذا الأخير يجد صعوبة بالغة في تجاوز عتبة الـ 4% والشكل التالي يبن ذلك بوضوح.
- **تراجع النفقات العمومية من 42،3% إلى 33،0% مما أدى إلى تراجع** العجز الميزاني العام إلى مستوى 9% في سنة 2018 على أمل أن يتواصل التراجع إلى مستوى 4،8% في نهاية سنة 2019، إلا أن التراجع المسجل في العجز الميزاني انجر عنه تنامي في الدين العمومي، والذي انتقل من 20،6% في سنة 2016 إلى 34،8% في سنة 2018، وهو ما يعكس شيئين اثنين أولهما هو هشاشة الحلول المقدمة لمعالجة العجز الميزاني فبدل توفير الموارد اللازمة، تم تقليص العجز من خلال زيادات رهيبة في الدين العام، أما الأمر الثاني فيتمثل في كون أن الآلة الإنتاجية الوطنية لا زالت تراوح مكانها، والشكل التالي يبين التذبذب الكبير الذي تعرفه مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بتحقيق النمو.

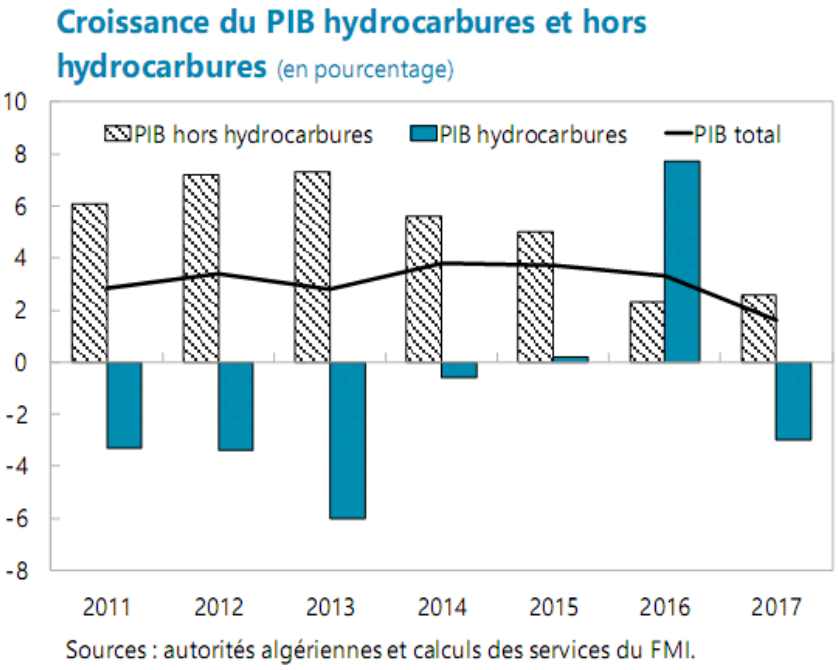

المصدر: 18 : N. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. 'Algérie'. FMI/ .168. 08: P .MAI.

شكل رقم (1): -تطور الناتج الداخلي الخام

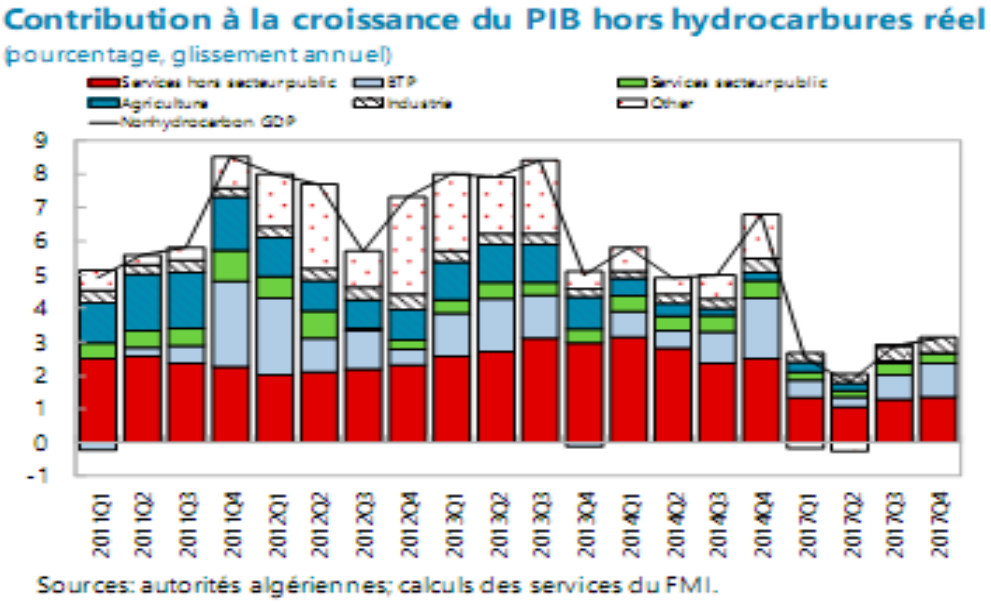

المصدر: 18 : N. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. 'Algérie'. FMI/ .168. 08: P .MAI.

شكل رقم (2): -مساهمة مختلف القطاعات في تطور الناتج الداخلي الخام -

الشكل رقم (2)، يوضح مساهمة قطاعات متعددة مثل الخدمات العمومية، الخدمات في القطاع الخاص، الزراعة، الصناعة، وقطاع البناء والأشغال العمومية إضافة إلى قطاعات أخرى في عملية نمو الناتج الداخلي الخام، والملاحظ هو تذبذب تأثير كل القطاعات التي سبق ذكرها في نمو الناتج الداخلي الخام عموما مما يعكس ضعفا في التخطيط وضبابية في الاستراتيجية التنموية القطاعية، كما يتبين من الشكل نفسه أن قطاع الخدمات في المجال الخاص كان من بين أكثر العناصر مساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس أيضا قدرة هذا النوع من القطاعات على النمو بشكل مطرد إضافة على إمكانية توفيره لأعداد كبيرة من مناصب الشغل، يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء

والأشغال العمومية، إلا أن الملاحظ هو التعثر الذي يعرفه هذا الأخير في السنوات الأخيرة خاصة مع تراجع أسعار البترول ومراجعة الدولة لأولوية المشاريع العمومية، ويتبين أيضا من الشكل المساهمة المجهرية لقطاع الصناعة في نمو الناتج الداخلي الخام وهو ما يعكس ضعفا كبيرا في سياسة التصنيع المنتهجة، ويبقى القطاع الزراعي الغائب الأكبر عن عملية التطوير الاقتصادي خاصة في الربعين الأخيرين من سنة 2017.

- **تناقص عجز الميزان التجاري، بين سنتي 2016 و2018**، حيث انتقل العجز من مستوى 16،6% إلى 9،7%، إلا أن هذا التراجع لا يعتبر حقيقيا في ظل عودة ارتفاع أسعار البترول من جديد، وهو ما يفسره الارتفاع المتوقع للعجز من جديد في سنة 2019 نتيجة تراجع أسعار البترول من جديد. إن المتمعن في الأرقام المقدمة يطرح جملة من التساؤلات التي تحوم حول الوضعية الاقتصادية الجزائرية، فما الذي يفسر هذا الركود الرهيب في الوضعية الاقتصادية الوطنية؟ ما هي طبيعة مقاومة الإصلاح التي يعاني منها الاقتصادي الوطني؟ ما هو مصدر هذه المقاومة؟. إن الإجابة عن هذه التساؤلات يتطلب منا المزيد من التمحيص والتدقيق في حيثيات وطبيعة الحياة الاقتصادية في الجزائر عموما وفي منشئها.

2- **البحث عن جذور الأزمة-تكون الأصول الصناعية الوطنية وسط ثقافة حمائية-:**

إن تكون الأصول الصناعية غداة الاستقلال جاء كرد طارئ للتوجه السياسي والاقتصادي لذلك الوقت. باختصار شديد تعلق الأمر بمنح الوطن تركيبة صناعية تضمن له الاستقلالية عن العالم الخارجي وذلك في إطار سياسة ترمي إلى تكريس الاستقلال على جميع الأصعدة، تمت عملية تكوين الأصول الصناعية الوطنية اعتمادا على الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات، الشكل الموالي يبين تطور معدل التصنيع الوطني[1] بالنسبة للناتج المحلي الخام بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٩٤.

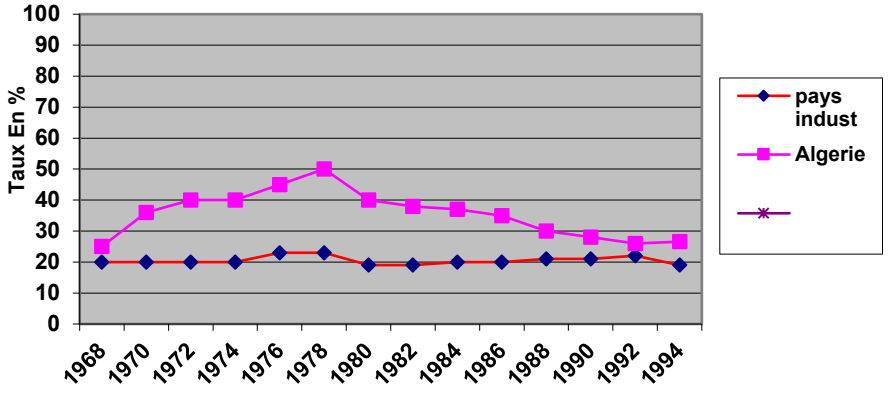

المصدر : * FMI.(1998). 'Algeria Stabilization and transaction to the Market'. Washington DC.P:14.

شكل رقم (3): -معدل التصنيع بالنسبة للناتج المحلي الخام للفترة (1968-1994)-

من الشكل السابق ومن خلال ما توصلنا إليه من مراجع نستطيع القول بأن هناك ثلاثة مراحل أساسية لعملية تكون الأصول الوطنية، المرحلة الأولى تمتد ما بين سنة 1967 وسنة 1979، وهي مرحلة جد نشطة حيث أن معدل التصنيع كان أعلى بكثير مما هو عليه الحال في البلدان المتطورة حيث انتقل من 25% في سنة 1968 إلى أكثر من 50% في سنة 1979، هذه المرحلة تعد جد حساسة لفهم نشأة المؤسسات الوطنية وبعدها الاجتماعي بالغ الأهمية، حيث تم في هذه المرحلة وضع ثلاثة مخططات إذ كانت البداية مع المخطط الثلاثي الأول بين سنتي 1967-1969 ومخططان رباعيان بين سنتي 1970 و1977 حيث هدفت تلك المخططات إلى إنشاء 19 مؤسسة وطنية ضخمة(ARDOULING.C. 1995).

(1) معدل التصنيع هو مقدار ما ينفق على عملية التصنيع مقارنة بالناتج المحلي الخام.

هذا التطوير على مستوى القطاعات الصناعية كان الهدف الأساسي منه هو تكوين أكبر عدد ممكن من اليد العاملة المؤهلة **والسماح لكل قادر على العمل بالحصول على وظيفة في القطاع العام**، حيث وصلت نسبة التشغيل إلى أكثر من 70% من اليد العاملة وهو ما لم يسبق له نظير بين الدول الشقيقة والصديقة والتي سبقتنا إلى التحرر[1].

تمتد المرحلة الثانية في إنشاء المؤسسات الوطنية ما بين سنة 1981 وسنة 1990 حيث عرفت هذه المرحلة نوعا من الركود على مستوى الاقتصاد الوطني مما نتج عنه تباطؤ في النمو الاقتصادي تمثل في انخفاض الناتج الوطني المحلي وتزامن هذا مع تباطئ النمو في البلدان الصناعية، ولكن على الرغم من ذلك بقي مؤشر التصنيع الوطني أعلى مما هو عليه في البلدان الصناعية مع أنه ومقارنة بالفترة السابقة يعتبر قد تدهور نسبيا.

أما المرحلة الثالثة فقد امتدت ما بين سنة 1991 وسنة 1997 والتي تعتبر فترة ركود فعلي لعملية التصنيع وكذا بالنسبة للناتج المحلي الخام مع تراجع واضح في مؤشر التصنيع ومدى مساهمته في الناتج المحلي الخام حيث كان لا يتعدى نسبة 30% من هذا الأخير.

1-2 عرض المرحلة الأولى الممتدة ما بين 1967-1979

تعتبر هذه المرحلة الأهم على الإطلاق في عملية التصنيع ليس فقط من حيث رؤوس الأموال الضخمة التي استثمرت ولكن من حيث البنية التنظيمية والهيكلية التي تم وضعها داخل وحول المؤسسات الوطنية الكبرى.

استمدت البنية الهيكلية[2] للمؤسسات الوطنية ما بين الفترة 1971 و1988 أسسها وشرعيتها من التعليمة الرئاسية (L'ordonnance n°71-74) رقم 71-74 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 1971، متبوعة بميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصادر في 13 ديسمبر 1971 (JORA. 13/12/1971)، وقد تم دعم هذا الميثاق بالقانون العام للعامل (قانون: 78-12/ 5-08-1978) وذلك في إطار **سياسة اجتماعية جديدة تم تكريسها داخل المؤسسات الوطنية**، إن تحليل هذين الإطارين التنظيميين «التعليمة الرئاسية والميثاق» سمحا بإعطاء نظرة مميزة عن نشأة وتطور جملة من المعاملات والتصرفات داخل المؤسسات الوطنية مما سيتيح لنا فهم الأسس الاجتماعية والثقافية للجمود والتصلب أمام عملية التغيير التنظيمي الحتمي من أجل الوصول إلى اقتصاد حر ومتطور.

لم يكن التسيير الاشتراكي للمؤسسات (BOUSSOUMAH. 1981) الوطنية عبارة عن نمط تسيير اقتصادي فقط، بل اندرج تحت سياسة اقتصادية وأيديولوجية واضحة هدفت في ذلك الوقت إلى عدالة اجتماعية مثلى وإلى تقاسم دائم وعام للثروات، وهذا ما يمكن قراءته في ميثاق التسيير الاشتراكي

«La nouvelle organisation socialiste des entreprises marque une étape déterminante de l'édification révolutionnaire» (JORA. 13/12/1971).

ومنه فقد كان الهدف الأساسي لهذه الأيديولوجية الاشتراكية هو جعل العامل في محور أي تقدم، وجعله المحرك والمستفيد في الوقت نفسه، حيث يصبح العمل حقا أساسيا:

« Le travailleur devenu producteur gestionnaire et œuvrant à l'épanouissement de la société, a un droit fondamental au travail à la stabilité et à la protection de son emploi[3]».

من هذا المنطلق تكونت جملة من المعتقدات والأعراف والقيم التي جعلت من العمل حقا مطلقا وحتميا داخل المؤسسات الوطنية، والتي أصبحت تعتبر بمثابة الأم لهؤلاء العمال. بعدما تم عرضه يتضح لنا جليا أن أهداف المؤسسة الاشتراكية اختلفت جذريا عن أهداف المؤسسة الرأسمالية، حيث أدى ذلك إلى تطوير وتكريس جملة من العادات، التصرفات والمعاملات التي انتشرت داخل النسيج الاقتصادي الجزائري وظلت تؤطر السياسات والتوجهات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام طيلة سنوات، وازدادت تلك العادات والقيم والأنماط التفكيرية قوة عندما تمت رعايتها من

(1) من أجل المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى العودة إلىPalloix 1980a و1980b.

(2) وهي البنية التي تعتمد إما على المفاهيم الرأسمالية أو على المفاهيم الاشتراكية في تسيير المؤسسات.

(3) نفس المرجع السابق. ص:1348.

طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي كان يمثل في ذلك الوقت قوة لا يستهان بها. فإذا أخذنا على سبيل المثال ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات نجده ينص صراحة على ما يأتي:

« sera établi une grille nationale des salaires qui déterminera, d'une part, un salaire minimum garanti qui permette une vie décente aux travailleurs et, d'autre part, des critères fixant les qualifications, les normes de traitement pour qu'à compétence égale et travail égal les rémunérations soient harmonisées sur l'ensemble du territoire national.[1]»

مما سبق يتضح أن المرحلة الأولى التي شهدها تكون الأصول الصناعية الوطنية اتسمت بالتركيز الشديد على الجوانب الاجتماعية للعمال من جهة وعلى توفير العمل كحق مطلق لكل مواطن جزائري وكان ذلك على حساب الفعالية الاقتصادي والمالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، مما جعل البنية الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد الجزائري تتبلور حول جملة من الأهداف ذات الصبغة الاجتماعية، وما زاد الأمر خطورة هو تنامي البنية غير الرسمية التي تغذي هذا الطرح (العادات، الأعراف، التقاليد.....) إلى جانب تنامي بنية تنظيمية رسمية تحمي تلك المعتقدات والقيم المنافية للفعالية الاقتصادية.

2-2 عرض المرحلة الثانية الممتدة ما بين 1981-1990:

في المرحلة الثانية لتكون الأصول الوطنية، تعرضت هذه الأخيرة إلى تعديلات مهمة، حيث كانت إعادة الهيكلة والسير نحو التسيير الذاتي هما أهم محتوى للتعديلات، حيث تعرضت 19 مؤسسة وطنية كبرى وحوالي 100 مؤسسة أخرى من القطاع العام إلى إعادة الهيكلة مما أدى إلى تنامي قوة وتأثير النقابات العمالية أمام عملية التعديل الهيكلي، إذ أن الأفكار الاشتراكية التي غرست وترعرعت في كنف النظام الاشتراكي لم تتفق والفكر الإصلاحي النابع مما كان يسمى بالحزب الواحد (BENISSAD.H. 1979) في ذلك الوقت حيث نشأ أول صدام بين الفكر الإصلاحي الرامي إلى تحديث البنية الاقتصادية الوطنية وجملة من المتعاملين الذين يدينون إلى أفكار ومعاملات اشتراكية أثبت الزمن عدم فعاليتها في المستقبل، بعد ذلك تمت هندسة عملية العبور نحو ما عرف بنمط التسيير الذاتي بخطى بطيئة بداية من سنة 1981 ول أول وخاصة بعد وضع 8 صناديق مساهمة سنة 1988 من طرف الحكومة(BENACHENHOU.A. 1993) ، حيث كانت مهمتها الرئيسية مساعدة ميزانيات المؤسسات الوطنية التي تعاني بعض المشاكل المالية جراء عملية إعادة الهيكلة والتي كان اهم محاورها إعادة ضبط أحجام تلك المؤسسات بما يحقق انسجاما بين عدد عمالها ومداخيلها. ولولا تلك الصناديق لكانت مقاومة النقابات العمالية لعملية إعادة الهيكلة أكبر وأشد شراسة. هنا تجدر الإشارة إلى أن المقاومة الصادرة عن النقابات إنما صدرت عن جملة من العادات وطريقة تفكير ترسخت طيلة سنوات، هذا التحليل يرجعنا إلى أعمال NORTH حين ميز التنظيمات "القواعد» غير الرسمية « كالعادات، المعاملات، طريقة التفكير» عن التنظيمات « القواعد» الرسمية «كالقوانين واللوائح...». فتغيير طريقة تفكير النقابات العمالية كان أمرا صعبا للغاية لا يقارن أبدا بتغيير القوانين التي أبدت مقاومة أقل.

خلاصة القول هي أن هذه التعديلات البنيوية كانت تهدف أساسا إلى الوصول إلى بنية اقتصادية تعتمد أساسا على الشركات «الخاصة فيما بعد»، حيث بدا جليًا أن المرحلة الأولى من تكون البنية الصناعية الوطنية كانت تعتمد أساسا على القطاع العام عن طريق وسيط أساسي هو الخزينة العمومية، هذا الأخير كان يعرف مشاكل كبيرة نتيجة تدني موارد المحروقات المترتبة عن الهزات الطاقوية المتتالية من جهة أولى ونتيجة تزايد الحاجات الداخلية للمجتمع والذي ما فتئ يتزايد عدديا من جهة ثانية، وهذا ما يبينه الشكل رقم (4).

3-2 عرض المرحلة الثالثة الممتدة ما بين 1991-1999:

اندرجت المرحلة الثالثة تحت فترة مليئة بالضغوط الخارجية، ومنها برامج التصحيح الهيكلي (PAS) للاقتصاد الوطني تحت رقابة صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي. ولقد عرفت هذه الفترة أيضا زيادة كبيرة في ديون المؤسسات العمومية ومحاولة تطهير القطاع البنكي، ولكن أهم ما يميز هذه الفترة هو بداية عملية خوصصة الأصول العمومية الوطنية وظهور جملة من المقاومات الشرسة لهذه العملية، إذ أن العمال وعن طريق نقاباتهم شكلوا أول مصدر للمقاومة، في حين تمثل المصدر الثاني في عدم ملاءمة الإستراتيجيات المعدة للخوصصة في ذلك الوقت ومن ذلك عدم وجود الإطار التنظيمي والقانوني الذي يسهل للخواص عملية الاستثمار وما يتبعها من إجراءات إدارية معقدة للغاية.

(1) نفس المرجع السابق.ص:1352.

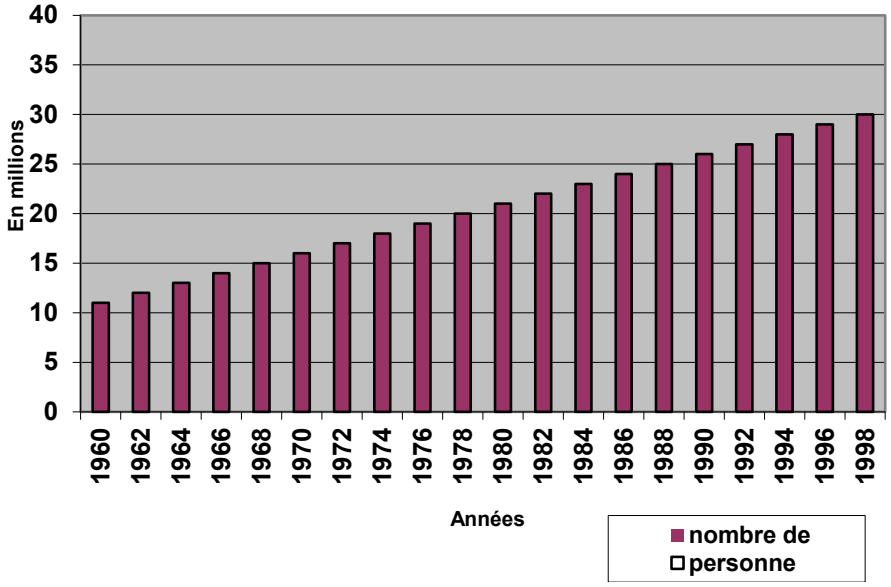

المصدر: The word bank.(1999).'Algeria first private enterprise development'.Washington. D.C report n°:PID:8464. P: 72. November.

شكل رقم (4): -تطورعدد السكان بالجزائر ما بين 1960--1998

بناء على ما سبق يتضح أن عملية إصلاح الاقتصاد الجزائري لم تكن على الإطلاق بالمهمة السهلة بالنظر إلى منظومة القيم والعادات والثقافة التي تم تكريسها غداة الاستقلال، ويكمن الإشكال في أن عمليات الإصلاح المتكررة أدت حسب رأينا إلى إعادة هيكلة البنية الاقتصادية لتصبح أكثر تحررا ومرونة في حين أن جملة المكاسب التي تم تكريسها إبان العهد الاشتراكي بفعل الأعراف والعادات والثقافة المجتمعية والتنظيمية تمت المحافظة عليها في ثوب جديد يسمى –**الدعم**-، أي دعم مختلف المنتجات، دعم العمل، دعم منظومة التعليم، دعم منظومة الرعاية الصحية.....الخ، فما حقيقة هذا الدعم وما هو دوره في عرقلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

3- الدعم المطلق كأكبر قوة طاردة للإصلاحات الاقتصادية (قاسمي شاكر وآخرون، 2018):

يقدم تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في سنة 2016 ذو الرقم -128/16-قراءة نقدية للاستراتيجيات التنموية الوطنية ، حيث يفيد التقرير بأن أحد الأسباب الأساسية لفشل الإقلاع الاقتصادي على المستوى الوطني، إن لم يكن السبب الرئيس، يتمثل في تشتت المجهودات المبذولة في مجالي الدعم الاجتماعي وقلة فعالية السياسات الضريبية والتي تعاني هي الأخرى من متلازمة الدعم الاجتماعي، وهو ما يقودنا إلى القول بأن إمكانية تحقيق نقلة اقتصادية نوعية يعتمد أساسا وقبل كل شيء على ضبط الأهداف الإستراتيجية في مجالي الدعم والسياسة الضريبية على المديين المتوسط والطويل إضافة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المساعدات والمنح عموما.

ويقدم تقرير صندوق النقد الدولي ثلاث نقاط أساسية، كدواعي ومسوغات ضرورية لبعث إصلاحات نوعية تحت مسمى –**الدعم الإصلاحي**-، وفيما يلي ذكر تلك المسوغات:

- حتى قبل تراجع أسعار البترول بالشكل الحاد الذي شهدته الأسواق العالمية، عرف الاقتصاد الجزائري عجزا جبائيا لست مرات متتالية ما بين سنتي 2009 و2014.
- توقعات الأسواق العالمية تشير إلى عدم إمكانية تجاوز سعر البترول معدل 52 دولار للبرميل إلى غاية سنة 2021، مما سينجر عنده تثبيت للمداخيل الجبائية عند حدود 17% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما ينذر بتحول العجز الجبائي إلى عجز ذي طبيعة هيكلية[1].
- تفاقم الإنفاق العام على مجال الدعم غير المنتج بمختلف أشكاله، مما أصبح يثقل كاهل الدولة في غياب منصة إنتاجية مقابلة.

(1) قاسمي شاكر، وآخرون. (2018). مرجع سبق ذكره. ص:8.

ويمكن تقسيم الدعم الذي تقدمه الدولة إلى خمسة أقسام أساسية، هي:

- الدعم الموجه إلى مختلف صيغ السكن.
- الدعم المقدم إلى المنتجات الغذائية – الأساسية- والتي تستفيد منها جميع الشرائح دون استثناء.
- الدعم الموجه إلى قطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي.
- الدعم الموجه للمستثمرين وحاملي المشاريع.
- الدعم الموجه لاستهلاك الطاقة من طرف المواطنين وفي إطار تقديم المرفق العام.

إن ضخامة الإنفاق الحكومي الموجه للدعم بمختلف أشكاله، والذي تحول اليوم إلى ميزانية كاملة داخل ميزانية الدولة يتعارض ومبدأ الفعالية الاقتصادية، حيث أصبح هذا الدعم مصدرا لعجز مستمر في الميزان التجاري، مما تسبب في عجز ميزاني متواصل منذ سنة 2015 إلى غاية اليوم، الأمر الذي أدى إلى تآكل الاحتياطات الوطنية من العملة الأجنبية، إن هذه الوضعية لم تكن لتستمر لو أن أموال الدعم المقدمة في مختلف المجالات تم توجيهها إلى مشاريع استثمارية متنوعة مما سيؤدي حتما إلى امتصاص البطالة من جهة وإلى توفير مداخيل جبائية من جهة ثانية.

والجدول رقم (2) يوضح المبالغ الضخمة الموجهة للدعم بمختلف أشكاله حيث يشير الجدول الوارد في التقرير الدولي لصندوق النقد الدولي -FMI-، إلى أن مبلغ الدعم الإجمالي قدر ب2293 مليار دينار أي ما يعادل 21.43 مليار دولار كمساعدات مباشرة داخل الاقتصاد الوطني، حيث يلاحظ أن الدعم الموجه للطاقة يحتل المرتبة الأولى إذ بلغ 12،15 مليار دولار وهو يمثل 7.7% من الناتج الداخلي الخام، يأتي في المرتبة الثانية الدعم الموجه للإسكان حيث قدر بحوالي 3،34 مليار دولار في سنة2015، أما الدعم الموجه للغذاء فقد تجاوز عتبة الـ 2 مليار دولار، في حين أن الدعم المباشر وغير المباشر للمستثمرين وحملة المشاريع لم يتجاوز الـ 1.5 مليار دولار، وعليه فيمكن الإشارة إلى الخطورة الكبيرة التي تنطوي عليها سياسة الدعم المفرط للقطاعات غير الإنتاجية، حيث أن تلك المبالغ لتلك القطاعات من شأنها أن تتسبب في جملة من المشاكل على المديين المتوسط والطويل، ومن تلك المشاكل نذكر:

جدول رقم (2)
الدعم ومكوناته في الاقتصاد الجزائري

	DA billions	M US Dollar (1USD=107Dz)(1)	Percent of GDP
Explicit	926	**8,65**	5.5
Housing	357	**3,34**	2.1
Education	109	**1,02**	0.7
Food	225	**2,10**	1.3
Electricity, natural gas, waters	74	**0,69**	0.4
Interest rates	160	**1,50**	1.0
Implicit	1367	**12,78**	8.1
(Housing (2013 estimate	67	**0,63**	0.4
Energy (Fuel, natural gas, (electricity	1300	**12,15**	7.7
Total	2293	**21,43**	13.6

المصدر: - Andrew Jewell and MoezSouissi, 2016, "ALGERIA, Selected Issue", Washington: International Monetary Fund, IMF country Report , N: 16-128, P:29 , Mai.

(1) تم الاعتماد على سعر الصرف الخاص بنهاية سنة 2015، المتوفر على الموقع التالي:
الرابط الكامل: https://fr.exchange-rates.org/Rate/USD/DZD/31-12-2015

- استنزاف موارد الدولة وتنامي الدين العام.
- تعطيل النمو الاقتصادي، وتراجع التنمية بمختلف أبعادها.
- تنمية ثقافة التواكل وانتظار المساعدة.
- التركيز على وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتلبية متطلبات الدعم وإهمال الاستراتيجيات والسياسات التنموية الأخرى.
- صعوبة ضبط الكتلة النقدية لارتباطها بأهداف اجتماعية وإخضاع السلطات النقدية لمتطلبات كل مرحلة.
- تنامي العجز الميزاني وتحوله إلى عجز هيكلي.
- تراجع الموارد الضريبية بفعل سياسة الدعم غير المنتج.

وليس هذا فحسب بل إن سياسات الدعم المفرط وعدم ربطها باستراتيجيات تنموية من شأنه أن يضعف البنية التشريعية الاقتصادية، ليحولها إلى بنية تخدم أهدافا اجتماعية بدل الأهداف الاقتصادية، وهنا نلاحظ أن الحكومات المتعاقبة قد سقطت في فخ تعدي دور التعديل الاقتصادي وتوزيع الفوائض إلى دور تقسيم الموارد، والشكل التالي يبين الطرح المستهدف.

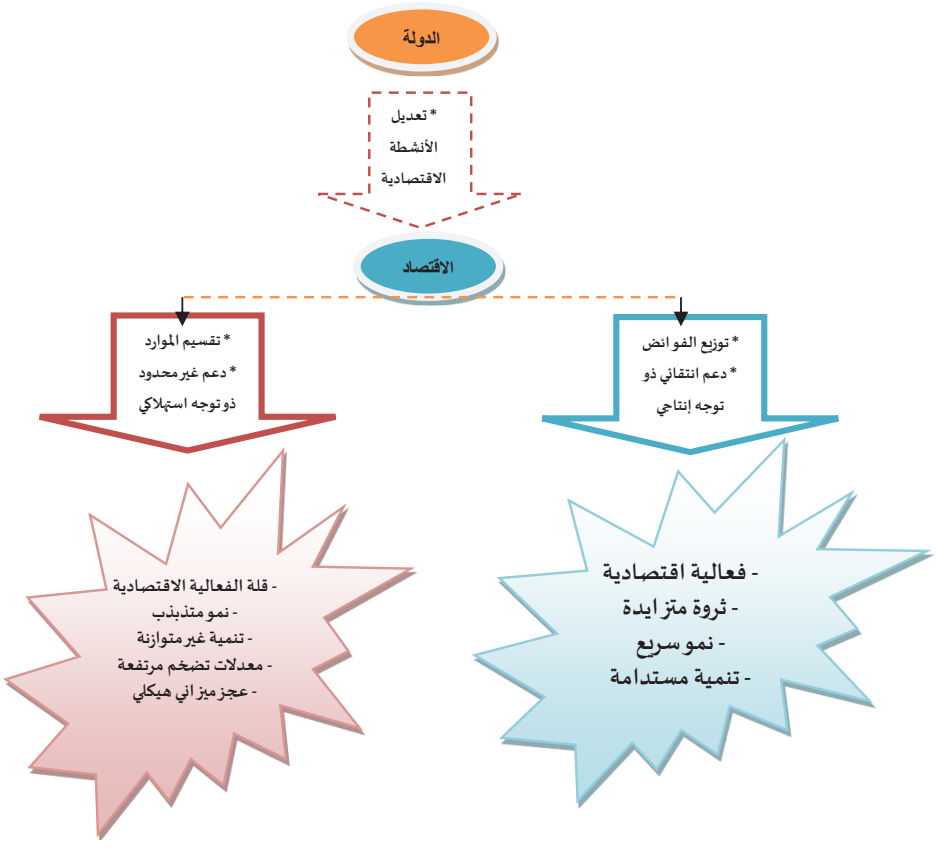

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل رقم (5): -مخطط سقوط الحكومات في فخ تقسيم الموارد بدل تولي دورتوزيع الفوائض

إضافة إلى ما سبق فإن الدعم المباشر وغير المباشر لجميع أنواع الطاقة (كهرباء، غاز، وقود)، والذي شكل كما أسلفنا 7,7% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2015، يعد من بين أعلى المستويات عربيا، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن الجزائر تبقى من بين الدول العربية الأكثر دعما للطاقة وهي تقدم أشكالا مختلفة من الدعم أكثر مما تقدمه دول أخرى أغنى بالموارد الأحفورية المختلفة، وتزداد نتائج المقارنة سوءا إذا ما سلطنا الضوء على طبيعة الشرائح المستهلكة للدعم، فإن كانت صناعية فإن ذلك يعتبر تنمية ودعما للقطاعات الإنتاجية، وإن كانت موجهة إلى صغار المستهلكين العاديين فذلك يعتبر استنزافا لموارد الدولة وصرفا للأموال في غير ما يفترض أن توجه إليه.

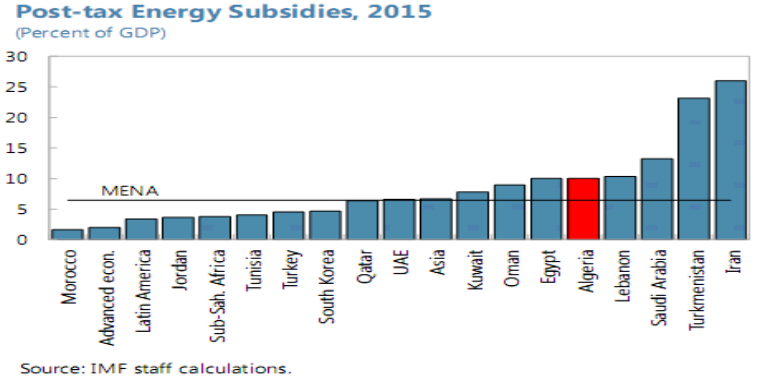

المصدر: Andrew Jewell and MoezSouissi, 2016, "ALGERIA, Selected Issue", (Washington: International Monetary Fund),IMF country Report , N: 16- ,128 ,P:30 ,Mai .

شكل رقم (6): -تدعيم الطاقة في بعض البلدان العربية-

4- تفكيك نواة مقاومة الإصلاح :

مما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها وجود نواة مقاومة لكل أشكال الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن توفق أية حكومة على الإطلاق في تحقيق أية نتائج تذكر في مجال إعادة هيكلة الاقتصاد أو تطويره ما دامت تلك النواة موجودة، وقد أطلقنا على هذه النواة، مسمى -**نواة مقاومة الإصلاح الاقتصادي**-، حيث أن لها تمركزا في قلب الاقتصاد الجزائري وجملة من المكونات التي تدور في مدارها، وفيما يلي تفصيل تصور هذه النواة والتي نرى أن لا سبيل لتطوير اقتصاد بلادنا إلا من خلال تفكيكها وتبديد قدرتها على جذب الموارد:

- مركز نواة المقاومة: مبلغ الدعم المرصود في الميزانية سنويا.
- المدار الأول: جملة القوانين والتنظيمات الرسمية التي تكرس الدعم الاجتماعي المفرط في جميع المجالات.
- المدار الثاني: يتمثل في جملة الأطراف الفاعلة والتي تسعى باستمرار لتقوية المدار الأول، ومنها النقابات العمالية، الجمعيات، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الدينية....الخ.
- المدار الثالث: يتمثل في الأعراف التقاليد والمعتقدات، السائدة داخل المجتمع والتي تمجد الجانب الاجتماعي وتقلل من أهمية الجانب الاقتصادي.
- المدار الرابع: جملة المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون داخل المحيط التنظيمي العام/ مستفيدين من كل الامتيازات المقدمة في شكل دعم للجهة الاجتماعية.
- المدار الخامس: الطبقة السياسية.

والشكل التالي يبين تصورنا لإشكالية تنامي هالة عظيمة مقاومة لكل أشكال الإصلاح الاقتصادي.

من الشكل رقم (7) يتضح أن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب تحريره من وطأة اللافعالية الاقتصادية المتجسدة في مستويات عظيمة من الدعم المفرط في جميع القطاعات الاقتصادية، ويتبين أيضا أن التمكن من تفكيك نواة الدعم لا يتأتى إلا بعد تجاوز جملة من المدارات التي يتحرك في مساحتها مجموعات متجانسة من المتعاملين الذين يكرسون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نمطا اقتصاديا مبنيا على تقاسم الثروة وليس نمطا خلاقا للثروة. وعليه فلابد من مراعاة الجوانب التالية قبل البدء في أية عملية إصلاح اقتصادي في الجزائر.

- أولا: ينبغي أن يتم إصلاح الحياة السياسية لتصبح قادرة على إفراز أحزاب وحركات خلاقة ذات مستوى راق قادر على تقديم فكر مغاير باتجاه تقديس العمل والاعتماد على النفس لخلق الثروة وليس لتقاسمها...
- ثانيا: بالنسبة للمدار الثاني المتضمن للمتعاملين الاقتصاديين فينبغي الحرص على وضع قواعد تكرس الشفافية، الإفصاح، المساءلة..... وذلك قصد ترشيد وعقلنة تحركاتهم الاستراتيجية الهادفة في الكثير من الأحيان إلى تحقيق أهداف ضيقة دون مراعاة الصالح العام.
- ثالثا: فيما يتعلق بالأعراف والتقاليد والنظم الاجتماعية القائمة على مبدأ الاستفادة دون بذل أدنى مجهود فينبغي محاربتها والتضييق عليها لصالح منظومة قيمية جديدة تقدس العمل والتميز وترفع شأن المثابرين.
- رابعا: ينبغي تجنيد جملة الجمعيات والهيئات العمومية للتمكن من تحقيق نقلة فكرة باتجاه منظومة قيمية جديدة تسمح بإعطاء الأولوية للصالح العام بدل البحث عن مكاسب شخصية ضيقة.
- خامسا: ضرورة إحداث تغيير جذري لمنظومة القوانين والقواعد المكرسة للدعم بمختلف أشكاله، والتحول نحو نمط جديد من التحفيز المالي المبني على ركيزة أساسية هادفة إلى ربط الدعم بالمبادرة المتميزة.

وأخيرًا يمكن القول إن استهداف الدعم كعائق أساسي أمام الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لن يكون ممكنا من دون وضع تصور متكامل لمواجهة وتحييد كل ما من شأنه أن يكرس ويقوي ذلك العائق ونقصد بذلك جملة المدارات التي تحيط بالدعم وتغذيه بشكل متواصل.

خاتمة وتوصيات :

هدف هذا البحث إلى محاولة تقديم تصور عما يعرقل جملة الإصلاحات المتخذة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، كما سلط الضوء على جملة المنابع التي تغذي وتكرس العائق الأساسي أمام نجاح تلك الإصلاحات

ألا وهو -**الدعم المفرط**-، والذي نعتقد في نهاية هذا البحث أنه يجب أن يوجه حسب مجموعة من القواعد، والتي نختصرها فيما يلي:

- أولها توجيهه بشكل حصري وانتقائي،
- ثانيها تحديد شروط الحصول على الدعم،
- ثالثها تحديد سقف زمني،
- رابعها، رصد مدى تطابق النتائج مع الأهداف المحددة في إطار سياسة الدعم بالأهداف.

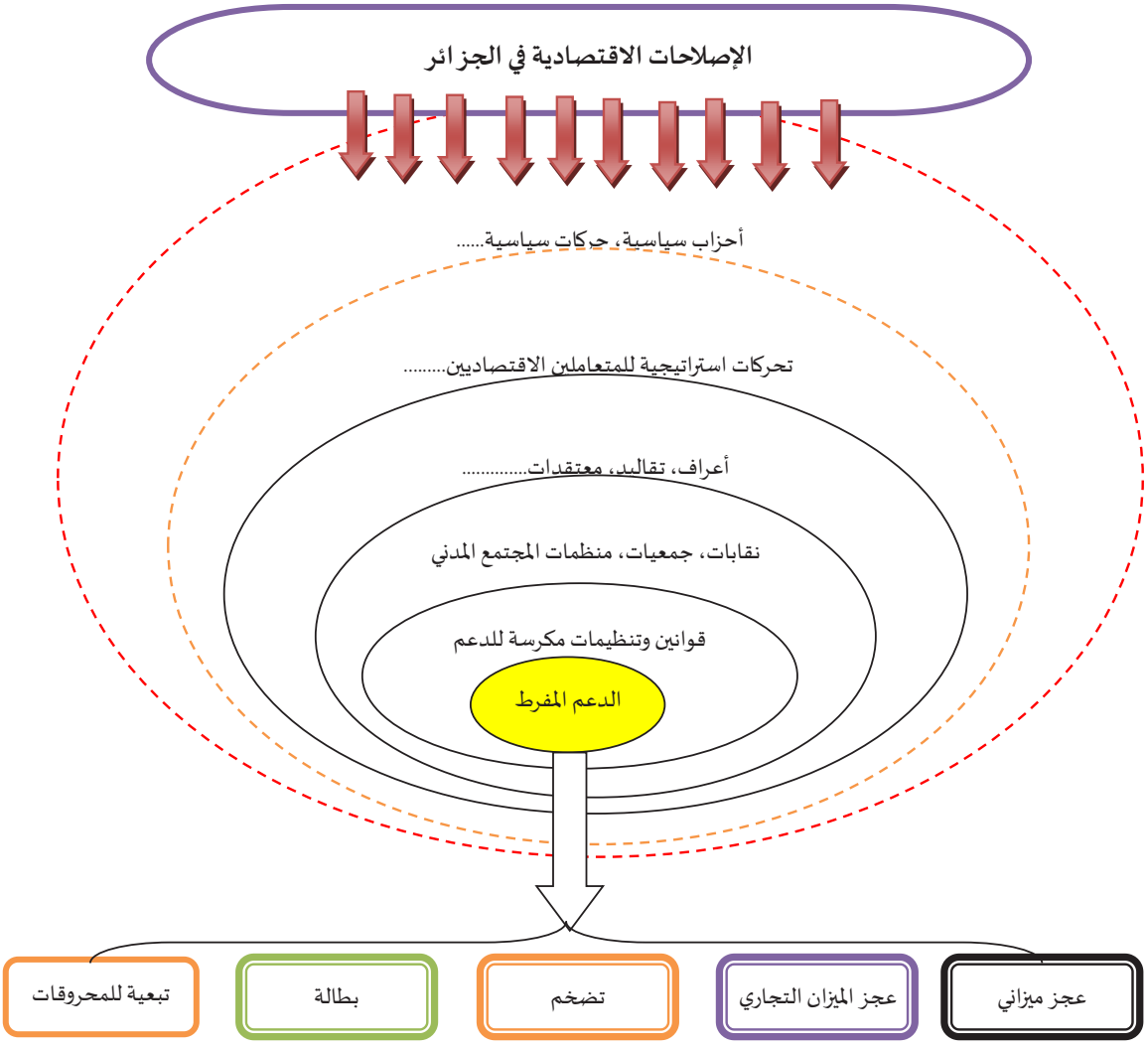

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل رقم (7): -معيقات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- قاسمي شاكر، ملوكي أوس، دعاس عز الدين. (2018). « سياسات الدعم وأثرها على الاقتصاد الجزائري الدعم الانتقائي كآلية إنقاذ عاجلة -قراء معمقة في تقرير صندوق النقد الدولي- رقم: -128/16"، ملتقى وطني حول" البدائل الاقتصادية المستعجلة لضمان التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط وشح الموارد الجبائية"، جامعة الشاذلي بن جديد- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير- الطارف- الجزائر-، 07 ماي.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Andrew Jewell and MoezSouissi, 2016, "ALGERIA, Selected Issue", (Washington :International Monetary Fund), IMF country Report , N: 16-128, Mai.
- ARDOULING.C. (1995). « Economie algérienne : quelles perspectives?», Monde arabe, Maghreb, Machrek, La documentation française, n° : 149. Juillet- Septembre.
- BENISSAD.H.(1979). « Economie du développement de l'Algérie», Economica.
- BENACHENHOU.A. (1993). «Inflation et chômage en Algérie: les aléas de la démocratie et des réformes économiques», Monde arabe, Maghreb, Machrek, la documentation française, n°:139, Janvier- Mars.
- Clements, B., and others, 2013, "Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications," (Washington: International Monetary Fund).
- Coady, D., and others, 2012, "Automatic Fuel Pricing Mechanisms with Price Smoothing: Design, Implementation, and Fiscal Implications," Technical notes and Manuals (Washington: International Monetary Fund).
- Coady, D., and others, 2015, "How Large Are Global Energy Subsidies?" IMF Working Paper No. 15/105 (Washington: International Monetary Fund).
- Cuesta, J., A. El-Lahga, and G. Ibarra, 2015, "The Socioeconomic Impacts of Energy Reform in Tunisia," Policy Research Working Paper 7312 (Washington: World Bank Group).
- FMI. (2018). 'Algérie'. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. N : 18/168. MAI.
- International Monetary Fund, 2015, "Energy Price Reforms in the GCC—What Can Be Learned from International Experiences?" (Washington).
- Mazraani, S., and B. Versailles, 2013, "Fuel Subsidies in Morocco: International Experience and Possible Ways Forward," IMF Country Report No. 13/110, May 2013 (Washington: International Monetary Fund).
- Mundaca, G., 2015, "Energy Subsidies, Public Investment and Endogenous Growth," MPRA Paper No. 65741.
- Office National des Statistiques, 2014, "Enquête Sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011," Collections Statistiques No. 183 (Algiers).
- Sdralevich, C., and others, 2014, "Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead," (Washington: International Monetary Fund).
- Vagliasindi, M., 2012, "Implementing Energy Subsidy Reforms: An Overview of the Key Issues," Policy Research Working Paper 6122 (Washington: World Bank Group).
- L'ordonnance n°71-74 du 16 novembre 1971 relative à la gestion socialiste des entreprises. Plusieurs décrets mettront en application les dispositions de cette ordonnance (Décret n° 75-149 du 21 novembre 1975, n° 75-150, etc)
- Journal officiel de la république Algérienne, (JORA) du 13 décembre 1971.

The Algerian Economy
A Theoretical Approach on the Barriers of the Economic Reforms

Dr. GASMI Chaker — MC-A- Faculty of economics
Dr. AMEUR Hicham — MC-B- Faculty of economics
Dr. BAHRI Boubakeur — MC-A- Faculty of economics
CHADLI BEN DJEDID University, Algeria

ABSTRACT

Since a few years Algerian economy recognized so many perturbations, the digression of oil prices has engendered a deep decrease of the state incomes, which lead to a great macroeconomic imbalance, the trade balance recorded a chronic deficit which make the balance of payments in a catastrophic situation, in fact the budget of the state become not equilibrated.

This paper aims to highlighting the economic situation of Algeria, we will focalize our efforts on the explication of the main causes of the Algerian economic crisis, the principal hypothesis is that the Algerian government dedicate a large volume of subsidies to the society with no distribution strategy, and without targeting of the productive sector, which begets a structural deficit in the state budget.

The problem becomes more complicated when we know that the huge mass of subsidies has generates many orbits of "the stake holders" —persons and institutions- which have beneficiated considerably of the noyau of subsidies, which make them the primary front of the resistance against any kind of reforms lanced by the Algerian government.

We will try to give a deep diagnostic in order to make a precise suggestion to go out of the actual dilemma.